

المشاركة الاجتماعية والتنمية المستدامة في البلدان النامية

تحليل سوسيولوجي للمعوقات وآليات المواجهة

د.موزه عيسى الدوي - قسم العلوم الاجتماعية - جامعة البحرين - مملكة البحرين

د.علاء زهير الرواشدة - قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - كلية الإعلام والعلوم الإنسانية - جامعة عجمان -

الإمارات العربية المتحدة

الملخص:

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم الشراكة الاجتماعية وأبعادها وشروط تحقيقها بالإضافة لمفهوم التنمية المستدامة وأبعادها وأهدافها وتحديد مفهوم الدول النامية ، مع التركيز على طبيعة العلاقة بين المشاركة الاجتماعية والتنمية المستدامة. والتعرف على أهم المعوقات والتحديات التي تواجه التنمية المستدامة في البلدان النامية واليات مواجهتها. وقد توصلت إلى :أن المشاركة الاجتماعية إحدى أهم الأدوات المستخدمة في تحقيق التنمية المستدامة، وتفسح المجال لجميع أفراد المجتمع ليساهموا في صنع التنمية وحي ثمارها، فالمشاركة الاجتماعية والتنمية المستدامة وجهان لعملة واحدة، وكل منهما سبب للأخرى، وتعد المشاركة الاجتماعية وسيلة وغاية في الوقت ذاته. فالناس هم وسيلة الوصل للتنمية البشرية المستدامة، وهم أيضا الهدف منها . كما إن تهميش المشاركة الشعبية والقطاع الخاص في عملية التنمية بشكل عام يؤدي إلى نقص الكفاءة والفعالية والمنافسة. وقد أوصت بالعمل على نشر ودعم وتشجيع ثقافة المشاركة الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة وأن تكون هذه المشاركة فعالة على مستوى التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم.

الكلمات المفتاحية : المشاركة الاجتماعية ، التنمية المستدامة ،الدول النامية ، التخطيط، التحديات.

Social participation and sustainable development in developing countries

Sociological analysis of obstacles and coping mechanisms

Dr .MOOZA ISA ALDOY

Dr. ALAA ZUHER ALRWASHDEH

Abstract

The study aimed at shedding light on the concept of social partnership, its dimensions and conditions of success, in addition to the concept of sustainable development, its dimensions and objectives, and defining the concept of developing countries, with emphasis on the nature of the relationship between social participation and sustainable development. I found that social participation is one of the most important tools used to achieve sustainable development. It allows all members of society to contribute to the development and gaining its benefits. Social participation and sustainable development are two sides of the same coin, each causing the other, and both being a means and an end at the same time. People are the vehicles for sustainable human development, and they are also the end result. The marginalization of public participation and the private sector in the development process in general leads to lack of competence, efficiency and competition. The study recommended promoting, supporting and encouraging the notion of social participation for sustainable development and that such participation be effective at the level of planning, implementation, follow-up and evaluation.

Keywords: social participation, sustainable development, developing countries, planning, challenges

مقدمة :

لقد بات واضحاً الآن أنه لم يعد بإمكان المجتمعات المعاصرة أن تضع خططاً للتنمية دون الأخذ في الاعتبار المعطيات التي يفرضها العصر الراهن لتحقيق تنمية مستدامة تضمن حق الأجيال القادمة، وتكون عادلة اجتماعياً منسجمة بيئياً، ممكنة اقتصادياً، مقبولة ثقافياً، وقابلة للتنفيذ على المستوى السياسي، بحيث يكون الانسان هدفها النهائي وغايتها من خلال مواءمة وضبط النشاطات الحالية وابتكار أخرى حديثة لمنظومة الانتاج الاجتماعي.

يشهد العالم المعاصر تطورات وتغيرات علمية وتكنولوجية ومادية ليس لها حدود، فالدول المتقدمة تزداد تقدماً باستخدام تقنية المعلومات والاتصالات، والتي ثبت بالتجربة أنها مفتاح التنمية المتواصلة، بينما تحاول البلدان النامية اللحاق بالركب، واستخدام هذه التقنيات لعبور ما يسمى بالفجوة العلمية والتكنولوجية الواسعة التي تفصل ما بين العالم المتقدم والعالم النامي.

والواقع أن البلدان النامية تعاني ظروفاً اقتصادية واجتماعية صعبة، كنقص التغذية وندرة المياه الصالحة للشرب، وانتشار الأوبئة والأمراض المستوطنة والحمران من الحد الأدنى من التعليم، فضلاً عن الظروف الشاقة التي تعيشها المرأة في هذه الدول. إضافة إلى الاستخدام السيئ لعمالة الأطفال القاصرين.... وغيرها من المشكلات البنائية الأخرى، والتي تشكل عوائق وتحديات تواجه عمليات التنمية الاجتماعية بصورة عامة، والتنمية المستدامة بخاصة.

ولا شك في أن تحقيق تنمية حقيقية في البلدان النامية يتطلب أن تتبنى هذه البلدان خططاً ومشروعات تتسم بالواقعية والشمول من ناحية، وأن تكون متوازنة وغير متحيزة لفئات اجتماعية دون أخرى، أو لقطاعات ومجتمعات وأقاليم دون الأخرى من ناحية ثانية. ومن جانب آخر، فإن نجاح الخطط والبرامج يتطلب قدراً كبيراً من المشاركة الاجتماعية، أي مشاركة جميع الفئات الاجتماعية من المثقفين والقادة المحليين في جميع مراحل التخطيط بدءاً من إجراء البحوث والدراسات لحصر الاحتياجات والمشكلات، مروراً بصياغة هيكل الخطط ووضع الميزانيات اللازمة لتنفيذها، وأيضاً تنفيذ الخطط على أرض الواقع، وصولاً إلى مرحلة تقويم الخطط، للتعرف على ما تم إنجازه والمعوقات والتحديات التي حالت دون تحقيق أهداف التخطيط.

وهذا يعني أن المشاركة الاجتماعية تعتبر عنصراً مهماً ومؤثراً وضرورياً في عمليات التخطيط الاجتماعي، وبالتالي نجاح عمليات التنمية على اختلاف مستوياتها ومجالاتها.

ويمكن النظر للمشاركة الاجتماعية على أنها قيام الأفراد بدورهم دون أن يكونوا موظفين أو معينين بالتأثير في الخدمات الحكومية وفي التعاون لسد الاحتياجات المحلية. ومن ثم، يمكن القول أن المشاركة الاجتماعية تحقق مجموعة من الأهداف منها: زيادة وعي المجتمع باحتياجاته وطرق تحقيق مطالبه، وتماسك المجتمع وتوثيق أواصره تجاه الحكومة، وأخيراً، الوصول إلى أعلى معدلات من الانتاجية ورفع كفاءة الفرد.

والواقع أن المشاركة الاجتماعية تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق مبدأ التنمية، وذلك بالمساعدة على تحديد المعوقات والمحددات التي تبطئ من عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي، مما يسهل التخطيط والتطبيق، ويساهم في رفع الانتاجية على مستوى المواطن والحكومة في آن واحد(1).

وتتبنى الدراسة الحالية نظرية التبادل الاجتماعي لفهم وتفسير المشاركة الاجتماعية بعد تحديد مفهومها وابعادها والصعوبات التي تواجهها

مشكلة الدراسة:

في ضوء ما تقدم، فإن الدراسة الراهنة تتضمن عدداً من المحاور تتعلق بمفهوم المشاركة الاجتماعية، ومفهوم التنمية المستدامة، والعلاقة بين المفهومين، وأيضاً متطلبات المشاركة الاجتماعية وابعادها. وأبعاد التنمية المستدامة، وأخيراً التحديات التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية وآليات مواجهتها على كافة الأصعدة والمستويات.

اهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. تحديد مفهوم المشاركة الاجتماعية وابعادها وشروط تحقيقها.
2. تحديد مفهوم التنمية المستدامة وابعادها، وأهدافها في الدول النامية.

3. تحديد مفهوم الدول النامية وخصائصها .

4. التعرف على طبيعة العلاقة بين المشاركة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

5. التعرف على اهم المعوقات والتحديات التي تواجه التنمية المستدامة في البلدان النامية واليات مواجهتها.

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما مفهوم المشاركة الاجتماعية وابعادها وشروط تحقيقها؟

2. ما مفهوم التنمية المستدامة وإبعادها، وأهدافها في الدول النامية؟

3. ما مفهوم الدول النامية وخصائصها ؟

4. ما طبيعة العلاقة بين المشاركة الاجتماعية والتنمية المستدامة؟

3. ما اهم المعوقات والتحديات التي تواجه التنمية المستدامة في البلدان النامية واليات مواجهتها؟

أهمية الدراسة:

1. تنبع أهمية الدراسة من تركيزها على موضوع المشاركة الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، ذلك ان المشاركة من اهم متطلبات التخطيط الناجح لتحقيق التنمية، إضافة الى ان المشاركة الاجتماعية تعكس درجة إحساس الافراد بالمسؤولية تجاه مجتمعاتهم، وإذا ما تحقق ذلك فالنجاح سيكون مصير المشاريع والبرامج التي تتضمنها خطط التنمية ببعديها الاجتماعي والاقتصادي.

2. ظهور العديد من المشكلات البيئية والتي نتجت عن اتباع استراتيجية التصنيع وذلك لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو دون مراعاة للبعد البيئي حيث زادة حدة هذه المشكلات البيئية مثل تلوث الهواء والتربة والمياه، واستنزاف الموارد الطبيعية، وغير من المشكلات التي لها تأثير على هذه الدول.

3.. أهمية المشاركة الاجتماعية المهنية والشعبية في عملية التنمية المستدامة وتتضمن المشاركة مجموعة من العناصر هي: نوعية المشاركين: هل المشاركين قيادات شعبية أو وظيفية؟ ما مستوى تعليم وثقافة المشاركين؟ مستوى المشاركة: هل المشاركة المطلوبة على المستوى القومي ام محلي؟ وأخيرا طبيعة المشاركة هل المشاركة المطلوبة في وضع الخطة أو التنفيذ أو المتابعة أو التسجيل.؟

4. ستقدم هذه الدراسة بعض التوصيات النظرية والعملية لخلق استراتيجيات تفعيل المشاركة الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية.

منهج الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوثائقي (المكتبي) Documentary research وهو منهج مشاع الاستخدام في العلوم الاجتماعية. وفي هذا يُشير مونت وآخرون إلى أنّ البيانات والمعلومات المكتبية مصدر غني للمعلومات والبحوث في المجال الاجتماعي (2)، لذ فقد تم مراجعة عدد من الدراسات في موضوع البحث والموضوعات ذات الصلة باللغتين العربية والانجليزية بالاعتماد على الاسلوب الاستقرائي وذلك لتحقيق الهدف من البحث والإجابة على الأسئلة البحثية المتعلقة بمشكلة الدراسة حيث تم الاطلاع على عدد من البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة ، وكذلك المنشورة على شبكة الانترنت ، بالإضافة إلى الاطلاع على أعمال المؤتمرات ذات العلاقة، وأخضعت للتحليل والمناقشة بما يخدم أهداف البحث ، ومن ثم اقتراح بعض التوصيات التي قد تساهم في إعطاء مرجعية مفيدة للمؤسسات ذات العلاقة في تفعيل المشاركة الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة .

أولاً: المشاركة الاجتماعية:

أ. المفهوم والتعريف:

ثمة تعريفات مختلفة قدمها العلماء والباحثين في مختلف التخصصات الاجتماعية لمفهوم المشاركة الاجتماعية، يمكننا الإشارة بإيجاز لبعض هذه التعريفات، وذلك بهدف صياغة تعريف إجرائي للمفهوم يتناسب وطبيعة الدراسة الراهنة من ناحية، وخصوصية الأوضاع والظروف البنائية والثقافية السائدة في البلدان النامية من ناحية أخرى.

يشير مفهوم المشاركة الاجتماعية Social Participation إلى إشتراك جميع فئات المجتمع والقيادات المحلية أو بعضهم في مجالات التنمية المختلفة: الاقتصادية والثقافية والسياسية. كما أن المشاركة في عملية التخطيط الاجتماعي تشير إلى مشاركة السكان في الهيئات المسؤولة عن إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطط

التنمية ومستوياتها المختلفة، على أن يكون اشتراك السكان إشتراكاً فعلياً، بحيث يؤدي إلى ما يعرف بالتنمية الصاعدة من القاعدة إلى القمة، والتي تركز على تخفيف الدور القيادي للحكومة في مجال التنمية(3).

كما تعني المشاركة الاجتماعية أيضاً إسهام الناس في العمليات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، التي تؤثر على حياتهم، ففي بعض المفردات يوجد لدى الناس ضبط مباشر وكامل على هذه العمليات، بينما في مفردات أخرى ربما يكون الضبط غير مباشر أو جزئي، ويجب أن يكون لدى الناس مدخل للقوة وصنع القرار، وتعد المشاركة في هذا الاتجاه عنصراً جوهرياً لتحقيق التنمية الإنسانية، من حيث الحصول بأنفسهم على معدل أكثر من الفرص، حيث يستطيعون المشاركة كإفراد وجماعات، فالناس يشاركون كأفراد في العمليات الديمقراطية كناخبين، أو يشاركون في الأنشطة السياسية، أو في السوق كأصحاب أعمال، أو كعمال، ويشاركون كجماعات في منظمات المجتمع المحلي، أو مشاركة الناس في أي أنشطة اقتصادية وارتباطهم الكامل بجميع أشكال الحياة في المجتمع المحلي، وحرية اختيار وتغيير الحكم على جميع المستويات(4).

ويشير مفهوم المشاركة الشعبية إلى تلك الدرجة من الفعالية الذاتية الواعية التي تمكن الأفراد من إدارة شئوهم بأنفسهم تخطيطاً وتنفيذاً مع ما يعنيه ذلك من تحديث عميق وشامل لأسلوب حياتهم.

ب. ابعاد المشاركة الاجتماعية:

وفقاً للتعريفات السابقة فإن المشاركة الشعبية لا بد وأن تتضمن بالضرورة عدة أبعاد:

- 1- الوعي بأبعاد الشيء موضع المشاركة.
- 2- المشاركة من حيث مستوياتها لا تقف فقط عند حد التنفيذ دائماً، وإنما تمتد إلى التخطيط والمشاركة في صنع القرار.
- 3- الرغبة الذاتية من الأفراد للمشاركة بدون ضغوط خارجية.
- 4- الرغبة في إحداث نوع من التغيير في أسلوب حياة الأفراد.

والمشاركة الشعبية هي أيضا قدرة العناصر النشطة من المجتمع المحلي على فهم طبيعة السياق الاجتماعي، ومحاولة تغييره إلى الأفضل من خلال جهودها وجهود الأفراد الذين يعيشون في هذا المجتمع، واستغلال كافة إمكاناته وطاقاته البشرية والمادية المتاحة مع التغلب الدائم على كافة المعلومات التي تغير في هذه العملية.

ج. شروط تحقيق المشاركة الاجتماعية الفاعلة:

يتطلب تحقيق المشاركة الاجتماعية الفعالة والمؤثرة توافر مجموعة من الشروط منها:

1- شعور كل فرد من أفراد المجتمع بانتمائه إلى هذا المجتمع، وبأن هناك ظروف ومشكلات ومصالح مشتركة، وعلاقات متبادلة بينه وبين كل فرد فيه.

2- معارف وخبرات محلية تمكن من الاعتماد على الذات.

3- تعاون طوعي بين أفراد المجتمع المحلي ومجموعاته يهدف إلى تحقيق أهداف مشتركة والاحتياجات الأساسية لهم.

4- توافر مؤسسات وتنظيمات مجتمعية فعالة وقادرة على تعبئة طاقات أفراد المجتمع المحلي وتمثيل أهدافهم وتطلعاتهم.

5- نظم لا مركزية وعلاقات ديمقراطية تشجع وتدعم المبادرات المحلية في برامج التنمية الاجتماعية الشاملة بكافة مراحلها.

إنطلاقاً من التعريفات السابقة، يتبين لنا أن المشاركة الاجتماعية تعتبر عنصراً مهماً وفاعلاً ومؤثراً في عملية التنمية، ومن ثم، فإن تعبئة جميع الفئات الاجتماعية في المجتمع المراد تنميته يُعد أمراً ضرورياً لتشجيعهم على المشاركة في عملية التخطيط لتطوير مجتمعاتهم المحلية وتنميتها، وتوفير فرص الحياة الملائمة لهم. فالمشاركة الشعبية إذن هي أحد الضمانات الضرورية لنجاح عمليات التنمية الاجتماعية. فضلاً عن أنها تؤثر أيضاً في تحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً: التنمية المستدامة:

أ. مفهوم والتعريف والتطور:

عند الحديث عن التنمية المستدامة لا يمكن - بحال من الأحوال - تجاهل الأجيال القادمة وكيفية استغلال موارد الطبيعة في الفترة الحالية والمستقبلية، كالفقر والبيئة والتعليم والأوضاع الحالية والمستقبلية في المجالات: الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية... وغيرها من مجالات التنمية الأخرى(5).

وتاريخياً استخدم الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة عبارة التنمية المستدامة أول مرة في عام 1980 في الإستراتيجية العالمية للبقاء، وتعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تجيب عن حاجات الحاضر دون تعريض بعض قدرات الأجيال القادمة للخطر. وفي عام 1991 تطور مفهوم التنمية المستدامة الذي عرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بما يلي "تحسين شروط وجود المجتمعات البشرية، مع البقاء في حدود قدرة تحمل أعباء الأنظمة البيئية" (6). وفي التسعينات من القرن العشرين شهد مفهوم التنمية عدة تطورات أهمها ظهور مفهوم التنمية البشرية والتنمية المستدامة.

لقد ساهم المجتمع الدولي في الصياغة العلمية لمفهوم التنمية المستدامة، وذلك من خلال مؤتمر التنمية والبيئة في البرازيل عام 1992م. إذ تسعى التنمية المستدامة إلى التوفيق بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية، دون إلحاق الضرر بالأجيال القادمة وتجنب تلوث البيئة. وقد تم دمج فكرة التنمية المستدامة بالتنمية البشرية لتكونا مفهوم التنمية البشرية المستدامة ومن خلال القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت في جنوب إفريقيا عام 2001م تم تحديد أولويات التنمية المستدامة التي تركز على المجالات التالية : المياه، الطاقة، الصحة، الزراعة، التنوع البيولوجي الفقر، التجارة، نقل التكنولوجيا، الإدارة الرشيدة، المعلومات والبحوث (7).

إن مفهوم التنمية المستدامة Sustainable Development مفهوم معقد ومتشابه ويتفاعل مع مجموعة من الأنظمة التي يؤثر كل منها في الآخر، وظيفه النظام الايكولوجي، وتغير الأداء الاقتصادي، والتغير التكنولوجي، وتغير الأداء الاجتماعي، والقيام بتحليل العلاقة المتبادلة لهذه النظم من أجل العثور على مسار مستقبل مستدام يعتبر أمراً مهماً وضرورياً(8).

وتُعرف التنمية المستدامة بأنها تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية، فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة، فعالة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية(9).

إن التنمية المستدامة هي إذن تنمية تستجيب للحاجات الحالية أو الحاضرة بدون تعريض قدرات الأجيال القادمة للخطر أو عدم القدرة على استيفاء حاجاتهم، هذه التنمية تهدف إلى تطور وتقدم جماعي مشترك للتغير نحو إصلاح نوعية الحياة البشرية ومجتمعاتها. الاستدامة عندئذ أن تكون مشمولة بعملية اسناد لضرورة دمج التنمية من زاوية نظر اجتماعية واقتصادية وبيئية(10).

ومن ثم، يمكن القول أن مصطلح التنمية المستدامة هو مصطلح اقتصادي اجتماعي يعني تطوير وسائل الانتاج بطرق لا تؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية لضمان استمرار الانتاج للأجيال القادمة، أي تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة، وإتاحة الفرصة لهم للحياة الكريمة في ظل الموارد والامكانيات المتاحة.

بمعنى آخر، إن التنمية المستدامة هي التنمية المتوازنة التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع باستخدام وسائل وأساليب مدروسة لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية في العمليات التنموية، واعتماد مبادئ العدالة في الانتاج والاستهلاك وعند توزيع العوائد، لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع، دون أن يحدث ضرراً بالطبيعة أو بمصالح الأجيال القادمة.

وقد مر مفهوم التنمية في خمسة مراحل تطويرية هي(11):

1. المرحلة الأولى من نهاية الحرب العلمية الثانية الى منتصف القرن العشرين : التنمية = النمو الاقتصادي .
2. المرحلة الثانية من منتصف الستينات الى سبعينات القرن العشرين : التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل
3. المرحلة الثالثة من منتصف السبعينات الى منتصف ثمانينات القرن العشرين: التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

4. المرحلة الرابعة منذ سنة 1990 :التنمية البشرية = تحقيق حياة كريمة وصحة للسكان

5. المرحلة الخامسة منذ قمة الأرض عام 1992: التنمية المستدامة = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل للنمو الاقتصادي + الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ب. أبعاد التنمية المستدامة:

انطلاقاً مما سبق، فإن التنمية المستدامة تتضمن أبعاداً متعددة تتداخل فيما بينها، من شأن التركيز على معالجتها يمثل خطوة مهمة وتقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة. وثمة أربعة أبعاد للتنمية المستدامة تتسم بالتداخل يمكن توضيحها فيما يلي(12).

1- الأبعاد الاقتصادية، وتمثل في حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، وإيقاف تبيد الموارد الطبيعية، وتقليص تبعية البلدان النامية (نظرية التبعية-بتلهاهيم)، والتنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة وأثر العولمة فيها، إضافة إلى المساواة في توزيع الموارد والحد من تفاوت الدخل. هذا إضافة إلى مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث.

2- الأبعاد الاجتماعية، وتمثل في تثبيت النمو الديموجرافي، ومكانة الحجم النهائي للسكان، وأهمية توزيع السكان، والاستخدام الكامل للموارد البشرية، الصحة والتعليم، وأهمية دور المرأة.... وغيرها من الأبعاد الاجتماعية الأخرى.

3- الأبعاد البيئية، وتمثل في إتلاف البيئة، وحماية الموارد الطبيعية، وصيانة وحماية المياه، وحماية الموارد الطبيعية... وغيرها من الأبعاد البيئية الأخرى.

4- الأبعاد التكنولوجية، وتمثل في استعمال التكنولوجيا أكثر نقاءً في المنشآت الصناعية، والحد من إنبعاث الغازات، والحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

ج. أهداف التنمية المستدامة في الدول النامية :

تشير بعض الكتابات إلى أن تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية يمكن أن يحقق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

1- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، وذلك من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، وتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الانسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والاصلاح والتهيئة وتعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام.

2- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة، وكذلك تنمية احساسهم بالمسؤولية القائمة، وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

3- إحترام البيئة الطبيعية، وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة، وتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الانسان، وبالتالي فالتنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقة بين البيئة الطبيعية والبيئة غير الطبيعية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكاملية.

4- تحقيق استغلال أمثل وعقلاني للموارد المتاحة، أي عدم استنزافها أو تدميرها والعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

5- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، أي أن التنمية المستدامة تحاول توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات الحديثة المختلفة في المجال التنموي، وسبل استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية الحياة الاجتماعية، وتحقيق أهداف المجتمع دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سلبية، أو على الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطر عليها، ومن ثم وجود حلول مناسبة لها.

6- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع، وذلك من خلال إتباع طريقة تتلاءم مع إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.

7- تحقيق نمو اقتصادي تقني، بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات، لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه(13).

ثالثا: دول العالم النامي :

بالنسبة لمصطلح دول العالم النامي يقصد به: مجموعة من الدول تتباين وتختلف من حيث التطور الاقتصادي والاجتماعي ، فهناك بعض الدول نجحت في تطوير اقتصادها هناك البعض الآخر مازال يحاول اللحاق بالتقدم. كما أن هذه الدول تتباين من حيث : المساحة - عدد السكان - مستويات دخول الأفراد. وهو مرادف لمصطلح دول العالم الثالث الذي انتشر استخدامه بعد الحرب العالمية الثانية، وحصول بعض الدول على استقلالها . ويقصد به مجموعة من الدول التي تقع في قاع النظام العالمي وتشترك في مجموعة الخصائص والسمات التي تتميز بها و تشمل: تسعى إلى تغيير أساليب الحياة. ومعظمها وقعت تحت حكم الاستعمار لفترة ، وظلت مستعمرة بشكل أو آخر حتى بعد حصول هذه الدول على الاستقلال السياسي. يرى العلماء أن هناك تصور للعالم الحديث (14):

1- التصور الأول : لابد من التمييز بين ثلاث درجات للاختلافات العالمية:

- أ- فهناك العالم الأول : يشتمل على المجتمعات المتقدمة مثل أمريكا واليابان. و هي الدول التي تتبنى أفكار الرأسمالية.
- ب- العالم الثاني : الدول الاشتراكية مثل الاتحاد السوفيتي .وهي دول لا تتبنى أفكار الرأسمالية وإنما تبنى أفكار الحرية الفكرية.
- ج- العالم الثالث : تضم دول في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وهذه الدول تخضع بدرجات متفاوتة للقوى العظمى.

ونجد ان هذه التقسيم العالمي تعرض للعديد من الانتقادات ومن ثم ظهر تصور آخر لدول العالم.

2- التصور الثاني:

- أ- يرى ان العالم الاول : يضم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.
- ب- يرى ان العالم الثاني : يشمل معظم دول اوروبا.
- ج- يرى ان العالم الثالث : يضم دول آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية، (البلدان النامية)،

وتعرض هذا التصور للانتقادات لأنه يضم افتراض خاطئ و يكمن في إغفاله للملامح الأساسية للنسق الاقتصادي السياسي الاجتماعي فلكل بلد تجارها التنموية وأيدولوجياتها ومعتقداتها. إلا أنه مع مطلع التسعينات حدثت العديد من التغيرات العالمية ، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي و انتهاء دوره كقوة عظمي . وبالتالي تأثرت الدول العالم النامي بهذه التغيرات التي حدثت و خاصة مجموعة الدول التي كانت تعتمد في اقتصادها وتجارها الخارجية على التفاعل مع الاتحاد السوفيتي و دول الكتلة الشرقية . مع اندماج الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية في الاقتصاد العالمي انحسرت فرص التسوق التجاري للسلع و الخدمات التي كانت تصدرها الدول النامية إليها. كما ان فرص التسوق نادرة في الدول الرأسمالية نظرا لإجراءات الحماية التجارية التي تقوم بها هذه الدول من خلال الاتفاقات الدولية بينها كاتفاقية السوق الأوروبية المشتركة وأهمها اتفاقية القات (General Agreement on Tariffs and Trade "GATT") التي كان لها صدي مباشر و غير مباشر على اقتصاديات الدول النامية فمجموعة الدول المتقدمة التي أقرت اتفاقية الجات تسيطر على 80% من إجمالي التجارة العالمية الخارجية وهي التي تحدد حجم التعاملات التجارية بين الدول وهي التي تضع مبادئ التعامل مع الدول كما أنها تحدد الدول التي يجب رعايتها والاهتمام بها. وبالتالي هذه الاتفاقيات كان لها تأثيرها على دول العالم النامي ، والبعض يرى أن اتفاقية الجات سمحت بتحرير التجارة والسلع والخدمات، وبالتالي وجدت دول العالم النامي أنها مجبرة على ضرورة الالتزام بهذه الاتفاقيات (15).

كما ان الدول المتقدمة أحدثت ثورة الاتصالات والالكترونيات والمعلومات التي " ساعدتها في السيطرة على الاكتشافات العلمية وبراءات الاختراع مما يؤدي إلى عدم الاعتماد الكلي على الدول النامية وكذلك تبقي الدول النامية في حالة العوز والاعتماد على الدول المتقدمة . وترتب على ذلك أن أسهمت ثورة الاتصالات والالكترونيات والمعلومات في انهيار البعد المكاني بين الدول والحضارات والثقافات " وحولت العالم إلى قرية صغيرة ، مما زاد من التفاعلات و نقل الأفكار و المعلومات بشكل سريع و تحت ظل هذه المتغيرات نجد أن دول العالم النامي يواجه بالعديد من التحديات التي يجب أن تكون لديها القدرة على مواجهتها في ظل هذه التغيرات العالمية .

من هنا نجد ان ظاهرة دول العالم الثالث أو دول العالم النامي أياً كانت التسمية فإنها تعاني من مجموعة من العوامل سواء داخلية وخارجية. وبالتالي يجب علينا أن نتعرف على الخصائص التي تميز دول العالم النامي والثالث. فنجد أن دول العالم النامي تظهر فيها مجموعة خصائص بدرجات متفاوتة قد تزيد أو تقل من دوله إلى أخرى وهي (16):

1- تتميز الدول النامية باقتصادها المتخلف ، حيث يعيش معظم أفرادها في مستوى معيشي منخفض، ويرجع ذلك إلى استخدام طرق بدائية في الزراعة والصناعة وتعاني هذه المجتمعات نقص في الموارد . كما تعاني ارتفاع معدلات الجوع والأمراض والأمية.

2- يظهر في دول النامية انخفاض متوسط الإنتاج ، مما يؤدي إلى تخلفها وبالتالي يؤدي إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، ويؤثر ذلك على دخول الأفراد وهذا بخلاف الوضع في دول العالم المتقدم التي نجحت في تطوير ذاتها وفي مقابلة الحاجات الأساسية لأفرادها.

3- تعاني غالبية سكان دول العالم النامي من انخفاض المستوى الصحي ، وبالتالي هناك العديد من المشاكل الصحية الناتجة عن سوء التغذية والنقص الغذائي كما ترتفع فيها نسبة وفيات الأطفال حيث أنهم أكثر عرضه للأمراض وأقل قدرة على المقاومة. رغم ذلك نجد أن هناك العديد من التقدم الذي أحرزته الدول في مجال الرعاية الصحية.

4- أسهمت الزيادة السكانية في زيادة الفقر داخل دول العالم النامي ، ويرجع ذلك إلى أن زيادة أعداد السكان تستوعب أي مدخرات للتنمية ، ويرجع ذلك إلى أن الدولة تحاول مواجهة الحاجات الأساسية للأفراد(إستراتيجية التنمية لإشباع الحاجات الأساسية). مما يؤدي لزيادة الأعباء الملقاة على عاتق الدولة في مجال الإسكان خاصةً والصحة والتعليم.

5- تعتبر قضية الأمية من أهم الخصائص التي تميز دول العالم النامي ، حيث أن هذه الدول مازالت تعاني من ارتفاع معدلات الأمية بما على الرغم من التوسع في إنشاء المدارس وأعداد المدرسين . والمشكلة أنه هناك عدم توازن بين خطط التعليم واحتياجات المجتمع الأساسية ، ويؤدي انخفاض المستوى التعليمي إلى عدم تأهيل أجيال حرفية أو مهنية بالقدر الذي يحتاجه السوق المحلي، إلى جانب أن معاهد التدريب دون المستوى مما يؤدي إلى خفض قدرتها على التعليم والتدريب، كما أن وسائل التعليم تعتمد على الحفظ والتلقين . ولاشك أن الاستثمار في مجال العنصر البشري يساعد على تحقيق التنمية داخل المجتمع ، كما أشارت العديد من الدراسات إلى أهمية الاستثمار في هذا النوع.

وقد أشار آدم سميث إلى ضرورة الاهتمام بتطوير المهارات الإنسانية ، ولاشك أن الفرق بين دول العالم المتقدم والنامي هو الاستثمار في العنصر البشري وإعطاء أهمية لدور التعليم.

أن ظاهرة دول العالم النامي هي نتاج لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية(17):

1- العوامل الداخلية : انتشار الأمية - انخفاض الدخل - انخفاض المستوى الصحي

2- العوامل الخارجية : الاستعمار و دوره في زيادة التخلف.

ومن جانب آخر نجد أن علماء نظرية التبعية مثل فوستر كارتر : Foster Carter يرى: انه لا بد من وضع الخصوصية الثقافية والتاريخية للبناء الاجتماعي لدول العالم النامي بالاعتبار عند دراسته . كما يرى أن التنمية يجب أن تحقق أهداف قومية تنبع من الظروف التاريخية للبلدان النامية (18)

رابعا: علاقة المشاركة المجتمعية بالتنمية المستدامة

في ضوء ما تقدم من عرض ومناقشة نلاحظ أن المشاركة الشعبية إحدى أهم الأدوات المستخدمة في تطبيق التنمية المستدامة، وتأتي أهمية دورها من كونها تفسح المجال لجميع أفراد المجتمع ليساهموا في صنع التنمية وجني ثمارها، إذن فالمشاركة الشعبية والتنمية المستدامة وجهان لعملة واحدة، وكل منهما سبب للأخرى، وتعد المشاركة الشعبية وسيلة وغاية في الوقت ذاته. فالناس هم وسيلة الوصول للتنمية البشرية المستدامة، وهم أيضاً الهدف منها، فالمشاركة الشعبية تقوم على تفعيل جميع أطراف المجتمع، بحيث تزيد كفاءتهم في شتى مواقع عملهم، وبذلك تحمل في طياتها معنى قوتها واستمرارها، وتمثل هذه المعاني في تمكين الناس من الحصول على المنجزات التنموية فحسب، بل أيضاً من تحديد أنماط التنمية ومعدلاتها، وبلوغ المشاركة الشعبية للدور المناط بها ينبغي أن تقوم على إستراتيجية شاملة، وذلك لرسم خطة العمل القادرة على تنظيم وقيادة الناس من أجل توظيف القدرات البشرية إلى أقصى حد ممكن مما يحقق التنمية المستهدفة(19).

ويشير مفهوم المشاركة الشعبية إلى تلك الدرجة من الفعالية الذاتية الواعية التي تمكن الأفراد من إدارة شئوهم بأنفسهم تخطيطاً وتنفيذاً مع ما يعنيه ذلك من تحديث عميق وشامل لأسلوب حياتهم. كما إن تهميش المشاركة الشعبية والقطاع الخاص في عملية التنمية بشكل عام يؤدي إلى نقص الكفاءة والفعالية والمنافسة. ومن جانب آخر فإن من أهم استراتيجيات التنمية، إستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات والتي تركز على مشاركة الجماهير والأفراد وجميع فئات المجتمع في عملية التنمية للتخلص من الوضع الراهن والانتقال إلى وضع أفضل على جميع الأصعدة.

خامسا: المعوقات والتحديات التي تواجه التنمية المستدامة في البلدان النامية واليات المواجهة:

على الرغم من أن التنمية المستدامة أضحت تمثل مطلباً مهماً وضرورياً ليس فقط في البلدان المتقدمة صناعياً، وبخاصة في ظل التطورات والتغيرات الحديثة في مجال استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، بل إن تحقيقها أصبح يمثل ضرورة أيضاً بالنسبة للبلدان النامية بصورة عامة، والبلدان الفقيرة والأكثر فقراً بخاصة. وعلى الرغم من المحاولات التي تبذلها البلدان النامية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، إلا أن ثمة مجموعة من التحديات والمعوقات التي تواجهها تلك البلدان، والتي تحول دون الوصول إلى مستوى من التنمية في مختلف المجالات. ويمكننا أن نذكر بعض هذه المعوقات فيما يلي(20):

- 1- يعتبر الفقر أساساً لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية، ومن ثم على المجتمعات على المستويين المحلي والدولي أن تضع سياسات تنمية وتخطيط إداري بيئي واصلاح اقتصادي، وتوفير فرص العمل والتنمية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتعليمية للمناطق المحرومة والمهمشة.
- 2- معوقات تتعلق بالديون التي حالت دون نجاح خطط التنمية المستدامة، وتؤثر سلباً في المجتمعات الفقيرة ومن واجب الجميع التضامن، خصوصاً للتغلب على هذه الصعوبات حماية للإنسانية من مخاطرها وتأثيراتها السلبية على المجتمع.
- 3- معوقات تتعلق بالتكدس السكاني غير الرشيد، وخاصة في مدن البلدان النامية وتدهور أحوال معيشة السكان في المناطق العشوائية، وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية والمرافق العمومية.
- 4- معوقات تتعلق بتدهور الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها بطرق غير العقلانية لدعم أنماط الانتاج والاستهلاك دون ترشيد الانفاق في ذلك، مما يزيد من نضوب الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية وتحسين الاطار المعيشي.
- 5- معوقات تتعلق بنقص الخبرات والامكانيات الاقتصادية اللازمة لدى الدول النامية والسائرة في طريق النمو، لتتمكن من الايفاء بالتزاماتها حيال قضايا البيئة العالمية، ومشاركة المجتمع الدولي في الجهود الرامية لوضع الحلول لهذه القضايا بالتضامن والدعم والتشاركية الدائمة.
- 6- تحديات تتعلق بايجاد مصادر التمويل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية، والتزام الدول الصناعية بزيادة الدعم المقدم منها للدول النامية في مجال تحسين الدخل المحلي.
- 7- تحديات تتعلق بإعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية للشعوب الأقل نمواً، فالدول والمجتمعات المحلية والاقليمية والوطنية والمنظمات الاقليمية والدولية. هذا يتطلب المسؤولية المشتركة للمساهمة في رعاية الطفولة والأمومة، وتأسيس البنية التحتية والمرافق والهياكل والمنشآت، وتحسين البرامج من خلال تمويل برامج التنمية المستدامة.

8- تحديات تتعلق بتحقيق التكامل الاقتصادي وتشجيع الاستثمار في شراكة حقيقية بين الدول الصناعية والدول النامية، وتحقيق فرص أفضل لمنتجاتها للمنافسة في الأسواق المحلية والعالمية.

سادسا : الاتجاهات النظرية في تفسير المشاركة الاجتماعية

تُقدّم النظريات الاجتماعية خاصة نظرية التبادل الاجتماعي إطاراً موضحاً ومفسراً للشراكة المجتمعية وهذا ما سيتم تناوله في الجزئية القادمة.

نظرية التبادل الاجتماعي:

تتعلق النظرية التبادلية Exchange theory أو نظرية التبادل الاجتماعي Social exchange theory بالتفاعل بين الأفراد والمؤسسات وتُركز على المكاسب والخسارة Rewards and Costs التي يجنيها الأفراد وكذلك المؤسسات من علاقاتهم التبادلية بعضهم مع بعض، فاستمرار التفاعل بين الأفراد أو بين المؤسسات عادة مرهون باستمرار المكاسب المتبادلة التي يحصلون عليها من جراء التفاعل. فالتفاعل المكلف لأحد المشاركين فيه أو جميعهم عُرضة لعدم الاستمرار، لذا فهي تؤكد على أنّ الفرد أو المؤسسة تتصرف بعقلانية في البحث عن المكسب أو الفائدة من تفاعله وعلاقته مع الآخرين.

وتتضمن النظرية عدة فرضيات تتضمن ما يلي (21) :

1 _ كلما كان هناك مكاسب من العمل أو النشاط الذي يقوم به الفرد أو المؤسسة كلما زادت احتمالية قيام الفرد أو المؤسسة بتكرار ذلك العمل أو النشاط. ويُمكن تصوير ذلك من خلال الشكل التالي:

القيام بعمل ما حصول مكاسب على ذلك العمل تكرار القيام بذلك العمل

2 _ مراعاة عدم وجود فاصل طويل بين القيام بالعمل والمكاسب.

3 _ المكاسب المنتظمة قد لا تكون مجدية في تشجيع الفرد أو المؤسسة على تكرار العمل مثل المكاسب غير المنتظمة، فحصول الفرد أو المؤسسة على مكاسب متكررة في فترات متقاربة تُقلل من قيمتها. وهذا

يرتبط بعملية الإشباع والحرمان، فتكرار نفس المكاسب تُحدث إشباع للفرد أو المؤسسة لكن إذا زادت قيمة المكاسب التي يحصل عليها الفرد من قيامه بفعل ما كلما زادت احتمالية قيامه بهذا الفعل.

4 _ إذا كان هناك مؤثرات في الماضي أدت إلى وجود مكاسب للفرد أو المؤسسة فإنّ وجود مؤثرات مشابهة ستدفع الفرد أو المؤسسة للقيام بالعمل السابق أو مشابه له.

5 _ كلما كان تقييم الفرد أو المؤسسة لنتائج فعله أو نشاطه إيجابياً كلما زاد احتمالية قيامه بالفعل. فوجود مكاسب على الفعل الذي يقوم به الفرد أو المؤسسة تزيد من حدوث السلوك المرغوب. وفي المقابل عدم وجود مكاسب للفرد أو للمؤسسة أو وجود عقاب يقلل من احتمالية حدوث السلوك المرغوب.

6 _ حينما يؤدي الفرد عملاً ولا يحصل على مكاسب - كما كان يتوقع - من جراء ذلك أو يحصل على عقاب فهناك احتمالية كبيرة للقيام بسلوك سلبي ونتائج هذا السلوك سيُصبح ذات قيمة له. وفي المقابل حينما يقوم الفرد أو المؤسسة بعمل ويحصل - كما كان يتوقع أو أعلى مما يتوقع - على مكاسب من جراء ذلك سيكون هناك احتمالية كبيرة للقيام بالسلوك المرغوب ونتائج هذا السلوك سيُصبح ذات قيمة له. ويؤكد بلاو أن (22) :

1 _ المكاسب التي يحصل عليها الأفراد إمّا تكون مكاسب معنوية مثل الاحترام والحب والتعاطف أو تكون مكاسب مادية كالمال.

2 _ القيم والأنماط السائدة في المجتمع تساعد على التفاعل والتبادل بين الناس، فتبرعات رجال الأعمال للمؤسسات الخيرية تمشياً مع الأنماط السائدة في المجتمع وكسب تقدير مجتمع رجال الأعمال وليس للحصول على مكاسب من الأفراد الذين توجه لهم المعونات.

3 _ هناك ارتباط بين قيمة سلوك الفرد للآخرين وقيمة سلوك الآخرين الذين يؤدونه للفرد.

4 _ النزعة لمساعدة الآخرين عادة ما تكون مدفوعة بأنّ القيام بذلك سينطوي على الحصول على مكاسب، ومن المكاسب الأساسية التي يسعى إليها الناس في تعاملهم مع الآخرين التقدير الاجتماعي.

5 _ الإيثار يسود الحياة الاجتماعية، ويفسر ذلك بأنّ الناس يتوقون لمساعدة بعضهم البعض وهم يتوقعون

رد الجميل، فهناك من الأفراد من يشعر بالرضا والسعادة عند تقديم يد العون للآخرين حتى الذين لا يعرفونهم

وإظهار الامتنان والتقدير لهؤلاء الأفراد يزيد من شعورهم بالغبطة ويرون فيها مكسب أو مكافأة لهم وبالتالي

يشجع استمرار الفرد في مد يد العون، ويؤكد بلاو أنّ ذلك من أهم العوامل التي تدفع الناس لتحمل المخاطر في مساعدة الآخرين (23).

خاتمة:

نستخلص مما سبق، أن التنمية المستدامة هي بمثابة فلسفة برؤية جديدة للبحث عن بناءات اجتماعية ونشاطات اقتصادية، وأنماط إنتاجية واستهلاكية تتماشى مع المعطيات التي يفرضها العصر الراهن، وآليات من شأنها خلق الانسجام البيئي بين الإنسان والطبيعة، والغاية منها تتمثل في تمكين الجيل الحالي وتحسين ظروف معيشتهم مع ضمان الحق في حياة ملائمة للأجيال القادمة، بحيث يكون الإنسان جوهرها ومحورها، وذلك من خلال الموازنة وضبط النشاطات الحالية وابتكار أخرى جديدة تفتح آفاق وتطلعات مستقبلية تكون عادلة اجتماعياً، منسجمة بيئياً، ممكنة اقتصادياً، ومقبولة ثقافياً، وقابلة للتنفيذ على المستوى السياسي، من خلال الجهود التي تبذلها الدولة، والتي تترجم إلى سياسات وخطط تنمية واقعية تتناسب وظروف المجتمع وخصوصيته البنائية والثقافية.

ومن ثم، فالأمر لا يتطلب فقط الاعتماد على وفرة الموارد الطبيعية ولا على وفرة الموارد المادية، بل أيضاً المعرفة والكفاءات والمهارات، وذلك من خلال التحول من اقتصاد الندرة إلى اقتصاد الوفرة، وإسهام تكنولوجيا الاتصال الحديثة في تطوير البنى الاقتصادية بشكل فعال.

ومن جانب آخر، إن تحقيق التنمية المستدامة لأهدافها تحتاج إلى إحراز تقدم ملموس في أربعة أبعاد على الأقل، في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، هذه الأبعاد ليست منعزلة أو مستقلة عن بعضها البعض من ناحية، ومن ثم، فإن الإجراءات التي تتخذ في أي منها من شأنها تعزيز الأهداف في البعض الآخر من ناحية أخرى. ومن ذلك على سبيل المثال أن الاستثمار الضخم في رأس المال البشري ولا سيما فيما بين الفقراء، يدعم الجهود الرامية إلى الإقلال من الفقر، وإلى الإسراع في تثبيت عدد السكان، وإلى تضيق الفوارق الاقتصادية وإلى الحيلولة دون مزيد من التدهور للأراضي والموارد، وإلى السماح بالتنمية العاجلة واستخدام مزيد من التكنولوجيات الناجعة في جميع البلدان.

هذا، فضلاً عن أن التنمية المستدامة تتطلب تغييراً جوهرياً في السياسات والممارسات الحالية، لكن هذا التغيير لن يتأتى بسهولة ولن يتأتى أبداً بدون وجود قيادة قوية وجهود متواصلة ومشاركة اجتماعية من طرف جميع القوى في المجتمع من جانب، والحكومات من جانب آخر، ومنظمات المدني من جانب ثالث. ذلك إن التنمية المستدامة والشراكة الاجتماعية وجهان لعملة واحدة. فالتنمية المستدامة لن تحقق أهدافها دون تعزيز المشاركة الاجتماعية من جميع فئات المجتمع وعليه يمكن تقديم التوصيات التالية:

التوصيات :

في ضوء ما تم عرضه ومناقشته يمكن تقديم التوصيات النظرية والعملية التطبيقية التالية:

1. ضرورة مشاركة جميع الأجهزة والهيئات الحكومية والشعبية في جميع قطاعات الأنشطة التي تتضمنها الخطة التنموية وأن تكون هذه المشاركة فعالة على مستوى التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم. ليكونوا مسؤولين ومعنيين بنجاح البرامج والمشاريع ومدافعين عنها وبما يضمن استمراريته ودعمتها.
2. ضرورة تبني استراتيجيات وخطط تنموية تحقق التنمية المستدامة بجميع ابعادها. فيجب الحفاظ على البيئة من التدهور والاستنزاف بمعنى أن نأخذها بالاعتبار عند وضع أي استراتيجيه للتنمية.
3. الاستفادة من التجارب الناجحة للدول في مجال التنمية المستدامة كتجربة التنمية في دول النمر الاسيوية.
4. ضرورة تبني إستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات لتحقيق التنمية المستدامة :فهذه الإستراتيجية تعتمد على تعبئة أفراد المجتمع (Mobilization) بضرورة المشاركة الشعبية (Popular Participation) في علميات التنمية ، وإثارة الدافع لديهم و الحث على الإنجاز و نشر الوعي بضرورة التنمية مما يؤدي إلى المزيد من الانجاز
5. العمل على تحقيق نمو(اقتصادي ، اجتماعي، بيئي ، تكنولوجي) دائم ومستمر يساعد على تجاوز الصعوبات الاجتماعية ويحافظ على نظافة البيئة .وخلق آليات عملية لمواجهة معوقات التنمية المستدامة ومعالجتها.

الهوامش

- 1- عبد الرازق شيخلي، الادارة المحلية، دراسة مقارنة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة مؤتة، 2001.
- 2-Monette, Duane; Sullivan, T. andDejong, C. (1990). Applied social research. Chicago, Holt, Rinehart and Winston, Inc.
- 3_ فريد صبح القيق، دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة، الخطط التنموية الاستراتيجية للمدن الفلسطينية كحالة دراسية، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد الثامن، يناير 2015، الجزء الأول، ص 132.
- 4- محمد عثمان غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الاقليمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 1999.
- 5- United Nation University, "Effective Pathways to Sustainable Development Report to Second Preparatory Session for the 2002, World Summit on Sustainable Development, United Nation, New York, 28.1-6.2002,p.6.
- 6_ التنمية المستدامة والادارة المحلية ،اوراق عمل المؤتمر العربي الرابع للادارة والبيئة ،المنظمة العربية للتنمية والادارة ،المنامة ،ص68
- 7-بوزاد ،عبدالرحمن الهيشي، التنمية المستدامة في المنطقة العربية الحالية والراهنة والتحديات المستقبلية،مجلة علوم انسانية،العدد 25، نوفمبر ، ص 4
- 8- Xinqum, Wang & Others, " Research and Application of a Data-Driven Plathorm for Sustainable Development of energy, Economic and Environment, Second International conference on Environmental and Computer Science, duba.28-30 december,2009, pp.37-40.
- 9- SartCogiterra, "ACTU, Environment www.actu-environment.com.accesseddata.2006.pp.10-12.
- 10- C.CordonierSegger&A.Khalfam, "Sustainable Development Law: Principles, Practices & Prospects (Oxford: Oxford University Press.2004.
- 11-غريب احمد ،ابعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر ، مجلة البحوث والدراسات العلمية ،جامعة الدكتور يحيى فارس ، العدد 4 أكتوبر 2010
- 12- عبد العزيز بن عبد الله السنبل، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي 24-26 سبتمبر 2001، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2001، ص 20.

- 13- طيب سلمان مليكة، اشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة، مجلة العلوم الانسانية، السنة السادسة، العدد 39، 2008، ص ص 9-11.
- 14- احسان حفظي ، علم اجتماع التنمية ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2011 .
- 15- محمد محمود الجوهري.علم اجتماع التنمية. دار المسيرية للنشر و التوزيع.عمان2010 .
- 16-فؤاد بن غضبان.علم اجتماع التنمية.الرضوان للنشر و التوزيع. عمان 2015 .
- 17-ماهر أبو المعاطي الدسوقي.الاتجاهات الحديثة في التخطيط الاجتماعي مجالات الرعاية الاجتماعية و التنمية الشاملة. المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية 2010 .
- 18- احسان حفظي ، علم اجتماع التنمية ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2011.
- 19-موسى خميس ، التنمية المستدامة : مفهوم الأهداف المنهجية ،المجلة الثقافية ، العدد58، 2003
- 20- اسماعيل سراج الدين، حتى تصبح التنمية المستدامة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 1993، ص 6.

21-Homans, George (1974). Social behavior: Its elementary forms. NY: Harcourt Brace Jovanovich

22-Blau, Peter (1964). Exchange and power in social life. NY: John Wiley

23-Blau, Peter (1964). Exchange and power in social life. NY: John Wiley

المراجع العربية:

- احسان حفظي ، علم اجتماع التنمية ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2011
- اسماعيل سراج الدين، حتى تصبح التنمية المستدامة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 1993.
- بوزاد، عبدالرحمن الهيبي، التنمية المستدامة في المنطقة العربية الحالية والراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة علوم انسانية، العدد 25، نوفمبر ، ص 4
- التنمية المستدامة والادارة المحلية ،اوراق عمل المؤتمر العربي الرابع للادارة والبيئة، المنظمة العربية للتنمية والادارة، المنامة، ب ن س
- عبدالرازق شيوخلي، الادارة المحلية، دراسة مقارنة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة مؤتة، 2001.
- عبد العزيز بن عبد الله السنبل، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي 24-26 سبتمبر 2001، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2001، ص 20.
- غريب احمد ، ابعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر ، مجلة البحوث والدراسات العلمية ،جامعة الدكتور يحيى فارس ، العدد 4 أكتوبر 2010

- طيب سلمان مليكة، اشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة، مجلة العلوم الانسانية، السنة السادسة، العدد 39، 2008، ص ص 9-11.
- فريد صبح القيق، دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة، الخطط التنموية الاستراتيجية للمدن الفلسطينية كحالة دراسية، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد الثامن، يناير 2015، الجزء الأول، ص 132.
- فؤاد بن غضبان. علم اجتماع التنمية. الرضوان للنشر و التوزيع. عمان 2015
- ماهر أبو المعاطي الدسوقي. الاتجاهات الحديثة في التخطيط الاجتماعي مجالات الرعاية الاجتماعية و التنمية الشاملة. المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية 2010.
- محمد عثمان غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الاقليمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 1999.
- محمد محمود الجوهري. علم اجتماع التنمية. دار المسيرية للنشر و التوزيع. عمان 2010 .
- موسى خميس ، التنمية المستدامة : مفهوم الأهداف المنهجية ،المجلة الثقافية ، العدد58، 2003

المراجع الاجنبية :

- Blau, Peter (1964). Exchange and power in social life. NY: John Wiley
- C.CordonierSegger&A.Khalfam, "Sustainable Development Law: Principles, Practices & Prospects (Oxford: Oxford University Press.2004
- Homans, George (1974). Social behavior: Its elementary forms. NY: Harcourt Brace Jovanovich
- Monette, Duane; Sullivan, T. andDejong, C. (1990). Applied social research. Chicago, Holt, Rinehart and Winston, Inc
- SartCogiterra, "ACTU, Environment www.actu-environment.com.accesseddata.2006.pp.10-12
- United Nation University, "Effective Pathways to Sustainable Development Report to Second Preparatory Session for the 2002, World Summit on Sustainable Development, United Nation, New York, 28.1-6.2002,p.6.
- Xinqum, Wang & Others, " Research and Application of a Data-Driven Plathorm for Sustainable Development of energy, Economic and Environment, Second International conference on Environmental and Computer Science, duba.28-30 december,2009, pp.37-40.